الموازنة العامة للجزائر بعد الانفتاح (1990-2016)

General budget of Algeria after opening up (1990-2016)

أ.بلخير فاطمة	د.سايح بوزيد	أ.بلخير لعربي أحمد*
جامعة غرداية – الجزائر	جامعة ورقلة – الجزائر	المركز الجامعي افلو – الجزائر
fatibelkhir@yahoo.fr	sayahbouzid@yahoo.fr	belkheir_larbi@yahoo.fr

Published: 30/06/2018 Accepted: 10/06/2018 Received:23/05/2018

ملخص:

بعد ما كانت الجزائر تقوم على نظام اشتراكي قائم على الملكية العامة و عدم الانفتاح على العالم الخارجي، وذلك خلال 27 سنة، قررت التحول إلى النظام الرأسمالي الذي يعتمد بالأساس على الانفتاح و التحرير، وذلك بعد سنة 1986 أين تدهورت أسعار البترول الأمر الذي كشف الغطاء على الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر ،و في سنة 1989 جاء الدستور الذي يؤسس أول مبادئ الحرية والانفتاح ،الامر الذي يتطلب اعتماد العديد من الإجراءات و الإصلاحات مست جميع قطاعات الاقتصاد ، كان للتجارة الخارجية النصيب الأكبر من هذه الإصلاحات باعتبار أنها من أهم العوامل المؤثرة في التوازنات الخارجية و تعتبر الوريد الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولتحرير التجارة الخارجية تأثير على إيرادات الدولة وبالتالي على موازنتها العامة التي شهدت تطورات مهمة استجابة للتغيرات التي مست الاقتصاد ككل

الكلمات المفتاحية: تحرير تجارة خارجية، موازنة عامة ،إيرادات عامة ،نفقات عامة .

تصنيف JEL:H61

* **المؤلف المرسل:** أ. بلخير لعربي أحمد ، **الإيميل : belkheir_larbi@yahoo.fr**

المنارة للاستشارات

Abstract

Algeria was based on a socialist system based on public ownership and non-openness to the outside world, since 27 years ago, it decided to switch to the capitalist system, which depends mainly on openness and liberalization, and after 1986, where oil prices deteriorated, which revealed the economic conditions that Algeria was living in. In 1989, the Constitution came, which establishes the first principles of freedom and openness,which required the adoption of many measures, methods and reforms touched all sectors of the economy, the foreign trade has the largest share of these reforms as one of the most important factors affecting external balances and is considered a state-dependent vein for economic development.

The liberalization of foreign trade had an impact on state revenues and thus on its general budget, which witnessed significant development in response to the changes that affected in the entire economy.

Keywords: liberalization of foreign trade, public budget, public revenue, public expenses.

Jel Classification Codes: H61

1. مقدمة:

في 1986انهارت أسعار البترول وكان لهذا الحدث الكبير الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري إذ كشف الغطاء على الأوضاع الكارثية التي كان يعاني منها نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال والنظام الاشتراكي الذي لم تعرف الجزائر الاستغلال الأمثل له ، بل الذي كان الذريعة أمام الفساد لتبديد أموال الدولة ، كل هذه الأسباب جعلت كل المؤشرات الاقتصادية للجزائر في تلك الفترة تسجل أرقام مثيرة للقلق تدل على أن الاقتصاد الجزائري كان على شفا حفرة ، وليس هذا فقط فهذه الأوضاع الاقتصادية توسع أثرها إلى الجانب الاجتماعي، الأمر الذي ظهر جليا على اثر أحداث خريف 1988 أين خرج الشعب الجزائري في مظاهرات تندد بالأوضاع الاجتماعية المتردية في تلك الفترة .

كل هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب خارجية – سوف نأتي على ذكرها لاحقا – كانت كفيلة لتتخلى الجزائر على النظام الاشتراكي وتتبنى النظام الرأسمالي المرتكز على الانفتاح والتحرير ، بالإضافة إلى تبني جملة من الإصلاحات كان للسياسة المالية والتجارة الخارجية نصيب منها ، وهذا بسبب العجز المتواصل الذي كان يحققهما كل من الموازنة العامة والميزان التجارية في تلك الفترة ولهذا ففي هذه الورقة البحثية سوف نحاول الإجابة على السؤال التالي :

هل تأثرت الموازنة العامة للجزائر من تدابير و اجراءت الانفتاح بعد 1990والى يومنا هذا ؟

و للإجابة على السؤال السابق ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

- أسباب ودوافع الانفتاح
- تدابير وإجراءات الانفتاح والتحرير للتجارة الخارجية
- الموازنة العامة في الجزائر بعد الإصلاحات
- تطور رصيد الموازنة العامة في ظل تحرير التجارة الخارجية للجزائر

2.أسباب ودوافع الانفتاح : تنوعت أسباب الانفتاح والتحرير في الجزائر بين الأسباب الداخلية والخارجية والتي تمثلت أهمها في:

1.2. **الأسباب الداخلية** : بعد تبني الجزائر إلى نظام الاحتكار للتجارة الخارجية والنهج الاشتراكي منذ الاستقلال وإلى غاية ثمانينات القرن الماضي أثبتت فشلها على جميع الأصعدة وبدلا من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتي كانت تعتبر الهدف الأساسي للجزائر في تلك الفترة وجدت الجزائر نفسها

المنارة للاستشارات
ww

قد زادت تبعيتها للخارج ،وانتشر بشكل أكبر ما يسمى بالاقتصاد الموازني بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى، وبالرغم من أن الانتقال من النظام الاشتراكي إلى التحرير ليس بالأمر السهل ولكن كان أمرا لابد منه نظرا للأوضاع الداخلية التي كانت تعاني منها الجزائر والتي تمثلت أهمها في (عبد الجيد بوزيدي ، 1999، ص ص 15-16):

- نظرا لسوء التسيير، ففي كل المخططات التي اعتمدتها الدولة ، والتي كانت تحاول كل مرة إصلاح الخطاء المخطط السابق إلا أنها كانت تعاني دائما من ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير.
- وجود نظام أسعار إداري، أدى إلى ظاهرة المديونية لكل المؤسسات العمومية نظرا لفرض أسعار من طرف الدولة غير مدروسة بالإضافة إلى وجود دائما قروض متسامحة وغير مدروسة بالنسبة للمؤسسات العمومية ناهيك عن النظام الجبائي الفاشل الذي كان مطبقا في ذلك الوقت.
- ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة مما أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية و الفلاحية والاشتراكية مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك مشاكل كبرى كانت تعاني منها الجزائر على المستوى الداخلي كلها طفحت على السطح بعد أزمة 1986 لعل من أهمها :

- **التضخم** : نظرا للسياسة المتبعة سابقا من طرف الجزائر والاعتماد الكبير على الصناعات الثقيلة، ظهرت العديد من الاختلالات المالية في الدولة والتي ادت إلى تنامي ظاهرة التضخم في الجزائر و أصبح العرض لا يواكب الطلب ، والجدول الموالي يوضح تطور نسب التضخم في الجزائر خلال فترة الأزمة (1985-1996)

- **عجز ميزان المدفوعات** : نظرا لأن الجزائر لا تصدر تقريبا سوى المحروقات فإن ميزان مدفوعاتها يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول هذا من جهة ، من جهة أخرى التبذير وسوء التسيير بالإضافة إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج كل هذه العوامل كانت نتيجتها العجز الكبير الذي عرفه ميزان المدفوعات في تلك الفترة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986(ADOUKA, 2000-2001, P58)

- ان العجز المستمر الذي ميز ميزان المدفوعات الجزائري منذ ثمانينات القرن الماضي إلى غاية أواخر تسعينات القرن الماضي، سواء لما كانت الدولة تنتهج سياسة احتكار التجارة الخارجية ، أو حتى بعد بداية تبنيها لتحرير التجارة الخارجية في فترة التسعينيات، ولعل السبب في ذلك يعود بالنسبة إلى المرحلة الأولى إلى سوء التسيير والزيادة المفرطة في الاستيراد مع بقاء الإنتاج على حاله ، أما الفترة

المنارة للدراسات
ww

الثانية ورغم كل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر – سوف نأتي على ذكرها لاحقا – إلا أن ميزان مدفوعاتها بقي يعاني من العجز وهذا راجع للفترة العصيبة التي كانت تمر بها الجزائر من الناحية الأمنية والتي عرفت بالعشرية السوداء هذه الأخيرة التي كانت لها نتائج وخيمة على جميع الأصعدة بما فيها المجال الاقتصادي.

– **المديونية الخارجية :**

لعل أيضا من بين الأسباب البارزة التي أدت بالجزائر إلى ضرورة التغيير و الاصلاح المديونية الكبيرة التي كانت تعاني منها الجزائر هذه الظاهرة التي عانت منها غالبية الدول النامية في فترة الثمانيات (بن طينة زهية ، 2008-2009، ص 39)، لكن بالنسبة للجزائر فقد انفجرت بعد الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط 1986.

2.2. **الأسباب الخارجية** : تمثلت أهم هذه العوامل في (باريك مراد ، 2013-2014 ، ص 82):

1.2.2.تحولات الاقتصاد العالمي : إن الحرب العالمية الثانية وما أسفر عنها من نتائج بخروج الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا الرابح الوحيد منها ، والدور الكبير الذي لعبته في تمويل إعادة إعمار أوربا الغربية من الدمار الذي قد أصابها بالإضافة إلى مؤتمر بروتن وودز وما انجر عنه من اتفاقيات ومن بينها ظهور "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية " كل هذه الأسباب أدت إلى تغيير النظام التجاري العالمي ككل وبالتالي تغيير قواعد اللعبة وحتمية انضمام كل دول العالم إلى النظام الجديد ...وإلا العيش في العزلة وعدم الاستفادة من المزايا الممكن تحقيقها اثر الانضمام

2.2.2.الأزمة البترولية 1986: إن انهيار أسعار البترول لسنة 1986ونزولها تقريبا لحوالي 14 دولار أمريكي للبرميل بعدما كان يتراوح ما بين 30-31 دولار سنة 1985 ادخل الدول المعتمدة على تصدير البترول مثل الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية المتأتية من انخفاض أسعار المحروقات ، وبالتالي ضرورة التفكير في سبل أخرى لإيجاد إيرادات خارج المحروقات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى في نفس الفترة ظهرت بشكل قوي في السوق العالمية دول أخرى مصدرة للبترول خارج الأوبك مثل (روسيا ، النرويج ، المكسيك ، كازاخستان ، كندا....) وبالتالي اشتداد المنافسة بين هذه الدول.

ومن هذا المنطلق ونظرا لكل الأسباب سالفة الذكر سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي عزمت الجزائر الاتجاه نحو التحرير والانفتاح ، لكن هذا الأمر لابد له من العديد من الإصلاحات من اجل سلك هذا الطريق ، وبالفعل تبنت الجزائر العديد من الإجراءات والتدابير من اجل الإصلاح

المنارة للاستشارات
ww

والانفتاح سواء تعلق الأمر بالتجارة الخارجية أو بالمالية العامة ومن ثم الموازنة العامة للدولة ولعل من أهم هذه الإجراءات نذكر:

2. **تدابير وإجراءات الانفتاح :**

بطبيعة الحال كان لزاما على الجزائر من اجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في انتهاج النهج الرأسمالي ضرورة تهيئة الأرضية اللازمة لذلك ، وهذا عن طريق ضمان الإطار التشريعي والمؤسساتي للانفتاح ناهيك على النشاط على المستوى الخارجي والمتمثل أساسا في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية ومتعددة الأطراف ، وهذه التدابير طالت جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، عموما فأهم الإجراءات والتدابير للانفتاح الخاصة بالتجارة الدولية والمالية العامة - وهي النقطة التي تهمنا في هذه الورقة - تمثلت في النقاط التالية :

1.2. التجارة الخارجية : بالنسبة للتجارة الخارجية فقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات من اجل تحرير التجارة الخارجية وتمثلت هذه التدابير في

1.1.2.تنظيم بنك الجزائر للتجارة الخارجية: يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 النقلة النوعية في القطاع المصرفي الذي أعطى صلاحيات اكبر للبنك المركزي ، وفي نفس الوقت نفس جديد للتجارة الخارجية عن طريق القطاع المصرفي، هذا الأخير الذي يعتبر القناة الرئيسية في مجال التجارة الخارجية

وعليه وعلى أساس أن بنك الجزائر أوكلت له مهمة تنظيم التجارة الخارجية فإن هذا الأخير ثمن بدوره الدور الكبير للبنوك في مجال تطوير التجارة الخارجية و قام بوضع عدة أنظمة (كبير سمية ، 2002، ص 44-45):

- **النظام 90-02** ويتضمن فتح التعامل مع حساب أو عدة حسابات للعملة الأجنبية في البنوك التجارية للمؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي، وتم تعزيزه بالتعليمة 94-20 الصادرة بتاريخ 1994/04/12
- **النظام 90-30** يحدد هذا النظام شروط تحويل الأموال المراد استثمارها ، ونفس الشيء بالنسبة لتحويل الأرباح وهذا كله تحت مراقبة وبموافقة بنك الجزائر.
- **المرسوم التنفيذي 91-37 الصادر في 1991/02/13** والمتضمن ضرورة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير.

– **التعليمة رقم 03/19 الصادرة في أفريل 1991** تتضمن الصرف حيث ألغى فيها بنك الجزائر الدفع بالعملات الأجنبية واستبدالها بالدفع بالعملة المحلية، إلغاء ميزانية العملات الأجنبية للمؤسسات العمومية، كما مكن المستوردين من الحصول على تمويلات خارجية مقابل دفع مبلغ الواردات بالدينار الجزائري.

2.2.2.تنظيم عمليات الاستيراد: في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 جاءت مواد صريحة تبين إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتنازلها عند هذا الدور لكل من تجار الجملة والوكلاء المعتمدين وقد أتى المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 لكي يحدد في المادة الثانية منه، من لهم الحق بممارسة التجارة الخارجية بشكل مفصل .

أما فيما تعلق بالتعريفة الجمركية فلقد اتجهت الجزائر إلى اعتماد هذه الأخيرة من أجل تحرير المبادلات التجارية وتخفيض العوائق أمام الاستيراد كمرحلة أولى(بن ديب عبد الرشيد 2002-2003 ، ص 449) سنة 1992 بتخفيض نسب معدلات الرسوم الجمركية من 19 إلى 7 معدلات فقط بالإضافة إلى الحد الأقصى الذي بلغ 60% بدلا من 120% المعمول بها سنة 1986 وكانت هذه المعدلات 60% ,40%,25%,15%,7%,3%,0% هذا كان كمرحلة أولى، واستمرت الجزائر على نفس النهج بزيادة تخفيض الرسوم الجمركية سواء من ناحية عدد المعدلات أو حتى الحد الأقصى وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994

القانون	قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 2001	قانون التكميلي 2001	قانون المالية 2003
النسب%	60،40،25، 15،7،0	50،40،25،15،7، 5،3،0	45،25،15،5، 0	40،25،15،5، 0	30،15،5،0

المصدر: الجريدة الرسمية رقم37 المؤرخة في 2003/06/15 متوفرة على الموقع www.jarodp.dz ، يوم 2014/02/12

ومن الأهمية بمكان الإشارة أنه إلى جانب هذه المعدلات تفرض رسوم جمركية أخرى على الواردات تتمثل في(فلة عاشور ، 2012، ص 489):

المنارة للاستشارات
ww

- الرسم على القيمة المضافة: TVA وهذا بهدف تحقيق المساواة في تحمل العبء بين السلع الأجنبية والوطنية .

- الحق المؤقت على الاستيراد: تأسس عام 2001 نسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال 5 سنوات بمعدل 12% ابتداء من 2002 ألغي نهائيا 2005.

- الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع تحددها قوانين المالية، وللإشارة هذه المنتجات لا تنتج محليا.

والجدير بالذكر قبل التحرير والانفتاح كان هناك ما يسمى بالمعايير التقنية و المهنية والتي تفرض تقريبا على كل الواردات ولكن ومع الإصلاحات تقلصت القائمة حاليا لكي تصبح تشمل فقط بعض المواد الحساسة مثل : حليب الأطفال، المواد الصيدلانية والجراحية، القمح .

أما بالنسبة للمواد الممنوعة من للاستيراد فقد تم إلغاء المواد الممنوع استيرادها تدريجيا ماعدا تلك المضرة بالصحة أو المهددة للأمن الوطني (لكن بعد الأزمة الأخيرة عادت جملة من المواد لمنعها مرة أخرى مثل السيارة، مواد التجميل) من أجل عملية التقشف.

2.2.الإطار المؤسساتي لتحرير التجارة الخارجية: كل الإجراءات سالفة الذكر كان لابد لها من المؤسسات والهيئات التي تسهر على تطبيقها على أرض الواقع ومن أجل هذا ولترقية الصادرات خارج المحروقات -كهدف لا بد من تحقيقه للتخلص من التبعية لتقلبات أسعار المحروقات - استحدثت مجموعة من المؤسسات تسهر على تنفيذ الأهداف المسطرة تمثلت أهمها في :

1.2.2. تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16 تم إعادة تنظيم دور وزارة التجارة خاصة في ما تعلق بجانب التجارة الخارجية حيث تم تكليفها بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج ، ومن أجل تأدية هذا الدور على أكمل وجه تم استحداث مديرية عامة للتجارة الخارجية – بنفس المرسوم – تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوروبا أمريكا، آسيا، إفريقيا، الدول العربية، أمريكا اللاتينية ،بالإضافة إلى مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير وأخرى لدعم الصادرات(عجة جيلالي ، 2007، ص 258).

2.2.2.إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الصادر في 1996/10/01 والذي أوكلت له عدة مهام نذكر من بينها (الجريدة الرسمية رقم 58 الصادرة في 1996/10/06):

- إنشاء بنك معطيات وشبكة المعلومات من أجل خدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.
- إنشاء وتطوير علاقات التبادل مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

3.2.2. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI: بموجب المرسوم 96-93 الصادر في 1996/03/03 وهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابعة للقطاع العام تتمثل أهم مهامها في :

- العمل على تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن مع إبداء رأيها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية.
- التدخل في حالة وجود نزاع تجاري وطني أو دولي وإنشاء مؤسسة تعديل وفقا لطلب المتعاملين .

4.2.2.الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX: تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الصادر في 1996/06/05 أوكلت لها مهمة ضمان القرض وجميع المخاطر التي من الممكن أن يقع فيها المصدر كعدم القدرة على التسديد من طرف المشتري ،أو عدم تقبله للسلع والخدمات التي طلبها ،وللإشارة فبموجب نفس المرسوم تم إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE الغاية منه هو التدخل لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية بغية النفاذ الأفضل للمنتجات المحلية له(الجريدة الرسمية رقم 35الصادرة بتاريخ 1996/06/09)،وللعلم فقد تم تحديد مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 ،إذ لم يعد فقط تلك الوسيلة لتقديم المساعدات المعنية بل أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير.

في الحقيقة أن الجزائر و بعد تبنيها سياسة الانفتاح والتحرير لم تكتفي فقط بالقوانين، المراسيم والإطار المؤسساتي بل اتجهت أكثر للاندماج في الاقتصاد العالمي والتفتح عليه من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف كان من أهمها ثلاث وجهات رئيسية:

- **منطقة التجارة الحرة العربية:** انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2009 ،وبعد هذا الانضمام وبداية من جانفي 2009 أصبحت كل السلع المصدرة أو المستوردة بين الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقية معفية من الحقوق الجمركية إلا أن الجزائر استثنت من هذا الإجراء قائمة تضمن بعض السلع التي لها مبررات صحية، اقتصادية ، اجتماعية (فله عاشور ،مرجع سبق ذكره ، ص 491)

المنارة للاستشارات
ww

– -**الشراكة الأورو جزائرية**: وقعت الجزائر هذه الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في 2001/04/22 بفالنسيا الاسبانية ودخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01 (رضوان إيمان ، 2014-2015 ، ص 77).

– وعلى مستوى تحرير التبادل التجاري تميزت أساسا بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية، على أساس أن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسة حمائية متشددة على القطاع الزراعي ، وما يثير الانتباه في هذه الاتفاقية أن الجزائر لا تستعمل نظام الحصص في سائر معاملاتها ولكن استخدمت هذه الوسيلة فيما تعلق بالإعفاءات الجمركية، حيث أن أرادت سلعة معنية الاستفادة من إعفاءات جمركية لابد عليها أن لا تتجاوز كمية معينة، مع العلم أن القيود الكمية استخدمت فقط في المجال الزراعي دون الصناعي(فله عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 491).

– **الجزائر والانضمام إلى OMC:** تعود علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة إلى النواة الأولى لها لما كانت عبارة عن "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية" ، إذ كانت الجزائر تشارك في اتفاقية "**الجات** " على أساس عضو ملاحظ فقط ولكن ومع سنة 1987 قدمت الجزائر لسكرتارية الجات مذكرة تعبر فيها عن الانضمام لها ،وذلك في 1987/04/30 إلا انه رفض نظرا لعدم وجود سياسة تجارية واضحة للجزائر بالإضافة إلى الأوضاع التي كانت تعيشها... (بوطمين سامية ، 2001 ، ص 218)

بعد الإعلان عن ميلاد "المنظمة العالمية للتجارة" سارعت الجزائر إلى طلب الانضمام لها فتقدمت بصفة رسمية بمذكرة تشرح فيها سياستها الخارجية في 1996/06/05 وفي جنيف يومي 22-1998/04/23 تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر إذ تم في هذه الجولة الإجابة والمناقشة على 500 سؤال طرحته البلدان الأعضاء، توقفت المفاوضات في 1999 لكي تستأنف مرة أخرى في سبتمبر 2001 لكي تمر الجزائر بذلك على 10 جولات من المفاوضات أجابت فيها على 1600 سؤال، وبعد كل الإجراءات والتدابير التي قامت بها الجزائر ،تقلصت إشكاليات الانضمام لتصل إلى 8 محاور نهاية 2009 تنقسم إلى مجموعتين(Samira Imadalou, 200): الأولى تتعلق بالسيادة الوطنية وهو ما أكدت الجزائر على عدم التنازل عنها كما أكدته وزارة التجارة 2010 ، والمجموعة الثانية تتعلق بقصور النظام على المستوى التشريعي القانوني، التقني وكذا من حيث تأقلم المجتمع الجزائري مع التحرير ومظاهره.

المنارة للدراسات
ww

وعلى الرغم من أنه مازالت هناك نقاط خلاف بين الجزائر وOMC إلا أن الجزائر مازالت في المفاوضات والمناقشات إلى يومنا هذا آملة في ذلك كسب تأشيرة الانضمام إلى هذه الهيئة الدولية بغية الاستفادة من مزايا الانضمام، وهذا بالرغم من السلبيات والآثار التي قد تنجم عن الانضمام أيضا.

3.2. المالية العامة : في هذا المجال ومن اجل تخفيض الإنفاق العام ،وفي نفس الوقت زيادة إيرادات الدولة فقد عمدت الجزائر في هذا المجال إلى العديد من الإجراءات على رأسها تخفيض قيمة العملة وإصلاح النظام الجبائي ...الخ وفيما يأتي نذكر أهم هذه التدابير في النقاط التالية :

– **التحرير الجزئي للأسعار:** من خلال صدور القانون الخاص بضبط الأسعار رقم 89-12 الصادر في 1989/03/05 (الجريدة الرسمية ، عدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 1989/06/19)والذي يهدف إلى تطبيق الأسعار الحقيقية مع اتجاه الدولة التدريجي للتخلي على سياسة الدعم ،خاصة بالنسبة للسلع غير الأساسية إذ أشار هذا القانون في المادة الثالثة منه أن الأسعار تخضع لجملة من المقاييس مثل: العرض والطلب، شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، التحكم في أسعار السلع والخدمات [1]لإستراتيجية(كربالي بغداد ، 2005، ص 30).

– صدور القانون رقم 90-10 بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف لتكريس مبدأ عدم التمييز بين القطاع الخاص والعام ولصالح هذا الأخير كما كان معمولا به سابق، بل و أكثر من ذلك منح امتيازات للقطاع الخاص(الجريدة الرسمية ، عدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18)

– **تخفيض قيمة الدينار الوطني:** قامت الجزائر رسميا بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و 1994 وهذا بضغط من صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد (حوالي 50%) (محمد راتول ، 2004، ص 145).

والجدير بالذكر أنه في 1991/09/30 و وفقا للاتفاقية سالفة الذكر مع FMIفقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 22% حيث بلغ سعر صرف الدينار 22.5دج مقابل واحد دولار أمريكي واستقر عند هذه القيمة إلى غاية 1994

المنارة للاستشارات
ww

- صدور قانون الاستثمار لسنة 1993: الصادر بتاريخ 1993/10/05 بموجب مرسوم التشريعي رقم 93-12، هدف هذا القانون إلى التحرير الاقتصادي بفتح أسواق رأس المال الأجنبية والوطنية عن طريق جملة من الإجراءات تمثلت في (الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18):

-الحق في الاستثمار بحرية تامة في إطار القانون المعمول به في الجزائر.

- عدم التميز بين المستثمرين الأجانب والمحليين في الحقوق والواجبات.

- انحصار دور الدولة في تقديم التحفيزات للمستثمرين المنحصرة أساسا في التخفيضات الجبائية .

- خوصصة القطاع العام: ظهرت فكرت الخوصصة لأول مرة في الجزائر في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، وبعدها صدور دستور 1996 الذي نص على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبهذا انطلقت عملية الخوصصة بشكل فعلي لمجموعة من المؤسسات سنة 1996، وللعلم تم المصادقة على برنامج الخوصصة من طرف البرلمان سنة 1995، هدفت الحكومة من هذا الإجراء إلى تخفيف العبء المالي لمؤسسات القطاع العام التي كانت تحقق نتائج سلبية نظرا لسوء التسيير هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تطبيق وصفة FMI من أجل الحصول على الإعانات المالية(شريف شكيب أنور ، بوزيان عثمان 2004 ، ص 03)

- الإصلاح الجبائي لسنة 1992: جاء هذا الإصلاح استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة التي دخلت فيها الجزائر وهي التحول إلى اقتصاد السوق و الانفتاح ، بالإضافة إلى الضغوطات التي مارستها بعض الهيئات الدولية التي لجأت إليها الجزائر من اجل الخروج من أزمة المديونية الخارجية ونقصد بالذات صندوق النقد الدولي والذي يشترط من اجل التعامل معه ضرورة تحرير القطاع المالي ، المصرفي وحتى الجانب القانوني (سعد اولاد العيد 2012-2013 ، ص 215).

ولهذا جاء الإصلاح الجبائي لسنة 1992 من اجل وضع المؤسسة الجزائرية في محيط اقتصادي يساعدها على خلق مصادر جديدة للثروة ، بالإضافة إلى الهدف المالي طبعا وهو حشد الموارد المالية من اجل زيادة إيرادات الدولة

واهم الإجراءات الجديدة في هذا الإصلاح وهو إقرار 3 أنواع جديدة من الضرائب وهي : الضريبة على الدخل "IRG"، الضريبة على أرباح الشركات "IBS"، الرسم على القيمة المضافة "TVA"

وعموما فهذا الإصلاح جاء من اجل تحقيق العديد من الأهداف يمكن أن نلخصها في ثلاثا نقاط أساسية وهي(ناصر مراد 2003،ص 25):

- تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات: قصد تمكينها من أداء دورها بفعاليّة وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الدولية

- زيادة إيرادات الموازنة: من خلال وصول الضريبة إلى الدخول الكامنة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة

- تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق الدولية للنفط: وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية.

وعليه فكل الإصلاحات السابقة سواء على مستوى التجارة الخارجية أو ما تعلق الأمر بالمالية العامة كلها جاءت من اجل إصلاح الميزانية العامة في الجزائر وتخفيض العجز الموازني بها- بالنسبة لقطاع المالية العامة - ، لهذا فمن الأهمية بمكان قبل التطرق إلى أهم نتائج الانفتاح على الموازنة العامة في الجزائر التطرق إلى الموازنة العامة في الجزائر

3.الموازنة العامة في الجزائر

تتميز الموازنة العامة للجزائر بأربع خصائص أساسية وهي : سنوية، تشريعية، تقديرية، ترخيصية ، وفي الحقيقة أن هذه الخصائص والمبادئ تتشابه فيها غالبية دول العام ومنها فرنسا التي أصلا استمدت منها الموازنة العامة في الجزائر، لكن بطبيعة الحال تبقى الموازنة العامة في الجزائر لها بعض الاستثناءات حسب طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا التصويت في فرنسا على الموازنة العامة يكون باب باب لكن في الجزائر يتم التصويت بشكل إجمالي (محمد صغير بعلي ، يسري أبو العلا ، 2003، ص 90)

ما يهمنا في هذه الورقة طبيعة الإيرادات و النفقات في الموازنة العامة للجزائر فمثلا الجزائر ونظرا لاعتمادها على البترول فإنها تخصص إيرادات غير عادية متمثلة في الجباية البترولية ولها معاملة خاصة بالرغم من أنها تعتبر في الأصل جباية ..الأمر الذي سوف نحاول التطرق له من خلال تطور ايرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر

1.3. **النفقات العامة** :من الناحية النظرية فان النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تنفقها الدولة من اجل تسيير مصالحها العامة ،بمعنى أهم ميزة للنفقات العامة بالنسبة للدولة وهي أنها لا تؤدي إلى تحقيق الربح وفي هذه النقطة فإننا نفرق بين النفقات المقدرة وهي تلك التي تظهر في قانون المالية للدولة كل سنة وبين النفقات الفعلية وهي تلك الأموال التي تم صرفها فعليا (محمود محمد داغر ،

المنارة للاستشارات
ww

علي محمد علي 2010، ص 113)، هذا من الناحية النظرية أما بالنسبة للجزائر فان المشرع الجزائري قد قسم النفقات العامة إلى أربع أبواب من الاعتمادات وهي مقسمة في جداول (ب ج د ه) حيث تمثل الحروف السابقة جداول على الترتيب لكل من نفقات التجهيز، نفقات التسيير، نفقات استثمار المؤسسات ، جدول خاص بتدعيم الاسعار(علي زغدود ، المالية العامة ، 2005، ص30) ...لكن الحديث دائما يركز على نفقات التجهيز ونفقات التسيير ،الأمر الذي فصل فيه المشرع الجزائري في المادة 35 من القانون 84-17 والذي يعرف نفقات التجهيز على أنها تلك النفقات التي لها طابع استثماري والتي تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بمعنى أنها موجهة إلى القطاعات الاقتصادية في الدولة ، و توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي

أما نفقات التسيير فقد جاءت المادة 24 من القانون 84-17 والتي تعرفها بتلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، وحسب نفس المادة تقسم بدورها إلى أربع أبواب وهي توزع حسب الدوائر

1.1.3 **تطور النفقات العامة** : في وقتنا الراهن تزايدت أهمية النفقات العامة و أصبحت من الأدوار الرئيسية المناطة للدولة حتى بالنسبة للدول الرأسمالية التي تتبنى التحرير وتشجع القطاع الخاص ، وهذا لان كل دول العالم تتبنى العديد من المشاريع العامة التي تساهم في بناء البنى التحتية التي تعتبر الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية ،والجزائر تحذو حذو هذه الدول فهي تحاول التوسع في نفقاتها العامة من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية العامة التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة ، الأمر الذي يظهر بشكل جلي من خلال المبالغ المتزايدة التي ترصدها الدولة في هذا المجال ، بالرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية بين فترات الأزمات الاقتصادية على غرار بداية التسعينات ومنذ أواخر 2014 والى يومنا هذا – بسبب انخفاض أسعار المحروقات -، وفترات الرواج الاقتصادي مثل بداية الألفية والى غاية 2014 وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع أسعار النفط ...ولكن دائما تحقق النفقات العامة زيادة مستمرة والجدول الموالي يوضح لنا تطور النفقات العامة في الجزائر منذ 1990-2016

المنارة للدراسات
ww

جدول 2 : تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2016) الوحدة مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النفقات	140	212.1	420.13	476.62	515.64	759.626	724.609	845.19
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النفقات	876	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1752.69	1775.30	2052
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات	2453	3092.7	4322.9	5191.4	5855	6618.4	7428.7	6635.2
السنة	2014	2015	2016					
النفقات	7153	7656.3	7984.1					

المصدر : - من 1990الى 2015 بربار نور الدين ، اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة قياسية للفترة 1990-2015 ، مجلة الدراسات المالية والإدارية ، العدد السابع ، جوان 2017، ص576

- 2016 الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخة في 2015/12/29 ،ص ص 46-48

من الجدول السابق نلاحظ الوتيرة المتصاعدة للنفقات الإجمالية في الجزائر منذ بداية التسعينات والى غاية يومنا هذا ، إذ بدأت في 1990 بمقدار متواضع قدر بـ 136.5 مليار دينار جزائري واستمرت في الزيادة ولكن بنسب متقاربة لكن ومع مطلع العشرية الأولى من القرن الحالي عرفت هذه النفقات زيادات كبيرة وهذا نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول ،الأمر الذي جعل الجزائر ترصد مبالغ مالية ضخمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) حيث قدرت النفقات العامة في هذه الفترة فقط بـ 8451.665 مليار دج ، لتأتي بعد هذا الفترة (2005-2009) وهي مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من طرف الحكومة والذي استمرت فيه بزيادة نفقاتها العامة من اجل تجسيد هذا البرنامج وهذا كله راجع دائما لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البترول في هذه الفترة أرقاما قياسية اذ قدر متوسط سعر النفط الخام في 2008 ، 99.97 دولار أمريكي للبرميل ،لتأتي الفترة من (2010-2014) وهذه الفترة تعتبر اكبر فترة تنموية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال إذ خصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي قدر 286مليار دولار أمريكي ، وكما هو مبين في الجدول السالف فالنفقات العامة زادت فقط من 2010الى 2014 أكثر من %18.14

المنارة للاستشارات
ww

و آخر مرحلة حسب الجدول السابق وهو ما بعد 2014 وبالرغم من بداية تهاوي أسعار البترول منذ نهاية 2014 إلا أن النفقات العامة واصلت في زيادتها ولو بمقدار بسيط ، لكن ومنذ بداية 2017 فقد عرفت النفقات العامة تراجعا وهذا بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها الجائر فقدرت في 2017 بـ6883.215 مليار دج (الجريدة الرسمية رقم 77 ، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016، ص ص 66-67)

كانت هذه أهم التطورات التي عرفتها النفقات العامة منذ بداية التحرير في الجزائر والى يومنا هذا ، النفقات العامة التي لا بد لها من مصادر تمولها او ما يعرف بالإيرادات العامة

2.1.3. تطور الإيرادات العامة : نعلم أن الإيرادات العامة من الناحية النظرية هي تلك المبالغ المالية التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من اجل تغطية نفقاتها(سوزي عدلي ناشد ، 2009، ص 87) تتنوع هذه المصادر بين تلك المتحصل عليها من المصادر الجبائية والمتمثلة في الضرائب والرسوم والمصادر غير الجبائية مثل أملاك الدولة بالإضافة إلى الأموال المتحصل عليها من القروض العامة والوسائل النقدية ، والجزائر في هذا المجال لها نوع من الخصوصية لأنها دولة تعتمد بشكل كلي تقريبا على المحروقات وحتى في جانب الإيرادات العامة فجزء كبير منها يتأتى من الجباية البترولية ، هذه الأخيرة من المفروض تصنف ضمن الإيرادات الجبائية ،لكن المشرع الجزائري نظرا لأهميتها أدرجها ضمن "إيرادات غير عادية " ولها معاملة خاصة (حروشي جمال 2001 ، ص 215)

إذا من الأهمية بمكان قبل التطرق إلى تطور الإيرادات العامة في الجزائر بشكل عام لابد أولا من التطرق إلى الجباية البترولية وحجمها من الإيرادات العامة

- تطور الجباية البترولية :كما اشرنا سابقا المشرع الجزائري أعطى معاملة خاصة للجباية البترولية بسبب الأهمية البالغة لها في الاقتصاد الجزائري ولهذا فانه عرفها بـ: (ليلى عيساوي ،حمداني طاوس ، 2003 ، ص 138)" الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني حوالي 87 % من الإيرادات الجبائية، وحسب المادة 91 من قانون الجباية البترولية رقم 70/70 المؤرخ في 38 ربيع الأول الموافق لـ: 49 أفريل سنة 2005 المتعلق بالمحروقات "يتمثل النظام الجبائي على النشاطات البحث و/ أو الاستغلال المحروقات الذي تحدده أحكام هذا القانون فيما يلي :

- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا لخزينة العامة
- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع شهريا للخزينة العمومية

المنارة للدراسات
ww

- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أمالك الاستغلال، كما هو مبين بالجباية العامة المعمول بها وذلك زيادة على الحقوق والرسوم المنصوص عليها في المواد: 52، 31،67، 53 من القانون

عموما كانت هذه أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من اجل الاتجاه للتحرير والانفتاح وبطبيعة الحال هذا الاتجاه كان له الأثر على التوازنات الداخلية للدولة والتي من بينها الموازنة العامة ، وعليه وقبل محاولة معرفة تأثير الانفتاح في الجزائر على الموازنة العامة فمن الأهمية بمكان قياس درجة الانفتاح في الجزائر خلال هذه الفترة وهذا عن طريق الاعتماد على مؤشر الانفتاح

- مفهوم مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي وأهمية:

إن الدول التي تحقق معدلات درجة انفتاح عالي هي تلك الدول التي تتميز هياكل انتاجها وصادراتها بالتنوع أكثر من تلك التي تحقق درجات انفتاح منخفضة ،والتي يعبر انخفاض هذا المؤشر فيها على ضعف إنتاجيتها وأحادية هيكل صادراتها(Christine Brandt, 2004,p 13) ،ولعل نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام تعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، حيث أن هذا المؤشر يبين لنا أيضا درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومدى الارتباط به، وللعلم يسمى هذا المؤشر أيضا بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، إذ يعبر عليه رياضيا بـ (باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 58):

$$F=\sum(X+M)\ /\ PIB$$

حيث : X تمثل الصادرات ، M تمثل الواردات ، PIB تمثل الناتج الداخلي الخام

ولهذا المؤشر أهمية كبيرة إذ يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بقسميها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدولة أي مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي... أي الاعتماد الكبير للاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية للحصول على حاجياته، وبالتالي فهذا المؤشر يقيس مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

و فيما يلي الجدول الموالي الذي يقيس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري منذ البداية الفعلية للتحرير والانفتاح في الجزائر ،تحديدا مع بداية تسعينات القرن الماضي ، والى غاية 2016

المنارة للاستشارات
ww

جدول 3 : مؤشر الانفتاح ورصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1990-2016) الوحدة : مليار دج

السنوات	الصادرات X	الوارداتM	الصادرات +الواردات (X+M)	الناتج المحلي الاجماليPIB	مؤشر الانفتاح F=(X+M)/PIB*100	رصيد الموازنة العامة
1991	233.589	139.214	372.803	862.10	%43.24	16.8-
1992	249.010	188.547	437.557	1074.70	%40.71	91.731-
1993	239.552	205.035	444.587	1189.70	%37.37	86.1-
1994	324.338	340.142	664.48	1487.40	%44.67	105.64-
1995	498.451	513.193	1011.644	2005.00	%50.46	173.126-
1996	740.811	498.326	1239.137	2570.00	%48.21	24.59
1997	791.767	501.579	1293.346	2780.20	%46.52	81.404
1998	588.875	552.358	1141.233	2830.50	%40.32	101.2-
1999	840.516	610.673	1451.189	3238.20	%44.81	11.2-
2000	1657.215	690.425	2347.64	4083.50	%57.45	400
2001	1480.335	764.862	2245.197	4059.10	%55.31	184.5
2002	1501.191	957.039	2458.23	4202.50	%58.49	52.6
2003	1902.053	1047.441	2949.494	4709.50	%62.63	284.2
2004	2337.447	1314.399	3651.846	6150.40	%59.38	337.90
2005	3421.548	1493.644	4915.192	7563.60	%64.98	1030.8
2006	3979.00	1558.540	5537.54	8520.60	%64.99	1186.8
2007	4214.163	1916.812	6130.975	9306.20	%65.88	579.3
2008	5095.019	2572.033	7667.052	10993.80	%69.74	999.5
2009	3347.636	2854.805	6202.441	9968.00	%62.22	570.3-
2010	4333.587	3011.807	7345.394	11991.60	%61.66	74.00-
2011	5374.131	3442.501	8816.632	14526.60	%60.70	63.5-
2012	5548.331	3998.366	9546.697	16115.30	%59.24	718.8-
2013	5144.430	4360.770	9505.2	16568.30	%57.67	66.6-
2014	4818.210	4799.350	9617.56	19346.86	%49.71	1257.3-
2015	3455.040	5263.970	8719.01	16702.10	%52.20	2621.7-
2016	3212.77	5409.50	8622.27	17406.80	%49.53	2387.2-

المصدر: الملاحق الإحصائية لتقرير بنك الجزائر متوفر على الموقع http://www.bank-of-algeria.dz/

من الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري للجزائر عرف فائضا خلال الفترة 1991-1993 وهذا راجع دائما لارتفاع أسعار البترول مقارنة بنهاية الثمانينات ولكن مع 1994-1995 عرف الميزان التجاري عجزا واضحا وهذا لان هذه الفترة هي البداية الفعلية للتحرير بالإضافة إلى زيادة خدمة الديون في الجزائر ، الأمر الذي اثر على الميزان التجاري ولكن بعد تلك الفترة والى غاية 2014 عرف دائما الميزان التجاري فائضا ودائما يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة ، ومع بداية 2015 بدأ الميزان التجاري للجزائر يعرف عجزا نظرا لتهاوي أسعار المحروقات ، أما إذا ما تحدثنا على مؤشر الانفتاح فان الجزائر يتعلق هذا المؤشر فيها أيضا بارتفاع أسعار البترول فكلما زاد سعر البترول زادت صادرات الجزائر ومعها أيضا فتح الباب لمزيد من الواردات الأمر الذي يجعل الجزائر تسجل مؤشرات انفتاح عالية وصلت إلى أكثر من 69% ولكن المؤشر عرف تراجعا بداية من 2014 وهي بداية ظهور الأزمة في الجزائر بسبب تدهور أسعار النفط الذي يؤثر مباشرة على صادرات الجزائر وبالتالي ضرورة التقليل من الواردات ، وعليه فمؤشر الانفتاح لا يختلف عن بقية المؤشرات الأخرى يتبع أسعار المحروقات .

بالنسبة لرصيد الموازنة العامة في الجزائر فنلاحظ أنها أيضا تتأثر بأسعار المحروقات بسبب العلاقة مع إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في الإيرادات العامة مع تسجيل العجز الموازني خلال فترة التسعينات كاملة وهذا بالرغم من ارتفاع أسعار البترول وتحقيق الميزان التجاري فائضا وهذا يعود أن الجزائر في تلك الفترة زادت نفقاتها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعيشها ناهيك عن سن العديد من النفقات الاجتماعية التعويضات من اجل امتصاص الغضب الشعبي- إذا تعتبر هذه الفترة فترة استثنائية- ولكن ومع تحس الأوضاع في الجزائر بداية من العشرية الأولى للقرن الحالي بدأت الموازنة العامة في الجزائر تسجل فائضا ، لتعود للعجز مرة أخرى مع 2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول ، وعليه يمكن أن نقول أن الجزائر هي عالية الانكشاف على العالم الخارجي وفي نفس الوقت هي معتمدة على قطاع واحد وبالتالي تكون عرضة للازمات الاقتصادية ورهينة لتقلبات أسعار السوق ، وبالتالي تأثر كل التوازنات الاقتصادية للدولة الخارجية و الداخلية

المنارة للاستشارات
ww

5. خاتمة:

بالرغم من أن الجزائر حاولت تغيير سياستها الاقتصادية المعتمدة على النظام الاشتراكي والاتجاه إلى النظام الرأسمالي وتبني العديد من الإصلاحات التي سخرت لها الإطار القانوني والمؤسساتي لمواكبة الانفتاح والتحرير ، إلا أنها بقيت دائما اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط مرهون بتقلبات أسعار السوق على هذا المورد.

إذا مشكلة الجزائر ليست في طبيعة النظام الاقتصادي الذي تعتمده اشتراكيا كان أم رأسماليا ولكن في بينة الاقتصاد في حد ذاته ولذا لابد عليها من :

- بناء اقتصاد متنوع ثم الدخول في تحديات الانفتاح والتحرير لان التحرير بدون التحضير لذلك يعني الزوال والاندثار
- لابد عليها في الفترة الحالية ترشيد نفقاتها العامة ومحاولة الاستغلال الأمثل للإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وإلا فإنها لن تستفيد من ارتفاع أسعار المحروقات بل والعكس من ذلك قد تفاقم من العجز نتيجة الزيادة في النفقات العامة غير الاستثمارية والتي لا تعود بأي نفع على الدولة
- التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل مستقبل مجهول للعوائد النفطية
- التحفظ في التنازلات المقدمة للمنظمة العالمية للتجارة من اجل الانضمام خاصة مع عدم القدرة على المنافسة

المنارة للدراسات

6. قائمة المراجع:

1.سوزي عدلي ناشد ، 2009، اساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت

2.صالح الرويلي، 1992، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

3.عبد الجيد بوزيدي ، 1999 ،تسعينات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جربيب أم حسن ،موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر

4.عجة جيلالي، 2007 ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى

5.علي زغدود ، المالية العامة ، ، 2005ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 4

6.لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

7. محمد صغير بعلي ، يسري أبو العلا ، 2003، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر

14.8- بوطمين سامية ، 2001 ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير في العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر

9.باريك مراد ، 2013-2014 ، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، رسالة ماجستير في العلوم تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان

10. بن ديب عبد الرشيد ، 2002-2003 ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر

11. بن طينة زهية ، 2008-2009 ، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر

12. حروشي جمال ، 2001 ، الضغط الضريبي في الجزائر 1993-1999، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد ، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03

المنارة للاستشارات
ww

13. رضوان إيمان ، 2014-2015 ، انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر 2003-2013،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة

14. سعد اولاد العيد ، 2012-2013 ،ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03

15. كبير سمية ،2002، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر

16. فلة عاشور، مارس 2012، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24، جامعة محمد خضير ، بسكرة .

17. كربالي بغداد، جانفي 2005، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08

18. محمود محمد داغر ، علي محمد علي ، 2010،الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 51

19. ناصر مراد،2003 ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، ورقلة ،العدد 02

20. ليلى عيساوي ،حمداني طاوس ،،ماي 2003 تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد ، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة

21. شريف شكيب أنور ، بوزيان عثمان ، يومي 29-30 نوفمبر 2004، الخوصصة في الجزائر – دراسة وتقييم - ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي : السياسات الاقتصادية (واقع وأفاق) ، ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .

22. محمد راتول ، يومي 14-15 ديسمبر 2004، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات – جامعة الشلف

23. الجريدة الرسمية رقم 58 الصادرة في 1996/10/06

24. الجريدة الرسمية رقم 35الصادرة بتاريخ 1996/06/09

25. الجريدة الرسمية ، عدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18

26. الجريدة الرسمية ، عدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 1989/06/19

المنارة للدراسات
ww

27. الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18

28. الجريدة الرسمية رقم 77 ، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016،

29. Samira Imadalou, 7 Avril 2009, Adhésion de l'Algérie a l OMC – pas de concessions au détriment de l'économie nationale , ,allafrica .com.

30. ADOUKA LAKHDAR 2000-2001, modélisation du taux de change du dinar algérien à laide des modèles ECM ; thèses pour l'obtention doctorat en sciences économiques faculté des sciences économiques université de Tlemcen

31. Christine Brandt, University Aat Ulm, economic growth and openness an econometric analysis for region preliminary version vov 2004

المنارة للاستشارات
ww